

مكتب المغرب العربي

الحماية في مراكش من الوجهة التاريخية والقانونية

نص المحاضرة التي ألقاها
السيد غلال الفاسي زعيم
حزب الاستقلال المراكشي
بمكتب المغرب العربي
بمناسبة مرور ٣٦ سنة
على فرض الحماية على مراكش

مطبقة الرسالة

96

مكتب المغرب العربي

الحماية في مراكش من الوجهة التاريخية والقانونية

نص المحاضرة التي ألقاها
السيد علال الفاسي زعيم
حزب الاستقلال المراكشي
بمكتب المغرب العربي
بمناسبة مرور ٣٦ سنة
على فرض الحماية على مراكش

مطبعة الرسالة

الطبعة الأولى

القاهرة سنة ١٩٤٨

بعض الفاني وسادني :

إن هذا اليوم الحزين الذي تنبث فيه آلام القاربة من مكائنها
لستعرض أمام أعينهم مواكب الطغيان التي ساقها الحماية لبلادهم ليوم
ينبثي ألا تقوتنا فيه العظة بالماضي ، والتعرف لما انطوى عليه من صفحات
سود ، لنحفر بذلك همماً للمضي في العمل للتحرر من ثقله البغيض ، والتمتع
بما نصبو إليه من مستقبل مليء بالنور والتحرر . ولذلك رأيت أن أتحدث
إليكم اليوم عن النظام الذي تنوء تحت حمله مراكش العربية : كيف
دبر ، ثم نظم ونفذ ، وأمر بكم سريعاً على مواقف الشعب المراكشي من
هذا النظام المفروض عليه ، وكيف قاومه دبلوماسياً أولاً ، ثم عسكرياً
وسياسياً ثانياً ، ثم بوسائل السياسة السلمية ثالثاً ، لستخلص من وراء
ذلك نتيجة منطقية صحيحة ، وهي عدم مشروعية نظام فرض على الأمة
وما تزال تقاومه إلى الآن .

وإني أشكركم جميعاً على تلبية الدعوة التي وجهها لكم « مكتب
المغرب العربي » متمنياً أن أكون عند حسن ظنكم فأصيب المهدف الذي
إليه قصدت ، والرأي الذي إليه توجهت ، والله سبحانه من وراء القصد .

من سنة ١٨٨٠ إلى ١٩١٢ :

لئن كانت الحماية لم تملن على البلاد إلا في مثل هذا اليوم من
سنة ١٩١٢ ، فإن تهافت المستعمرين على مراكش يرجع إلى عهد أبعد

من ذلك بكثير . فقد مضت اثنتان وثلاثون سنة ، وشبكات الاصطياد تنصب للدولة المغربية ، وهي تفلت منها قبل أن يتمكن المفتصب من اصطيادها في ٣٠ مارس سنة ١٩١٢ . وسنرى كيف أن مراكش ظلت تقاوم بمختلف الوسائل الدبلوماسية منذ سنة ١٨٨٠ مهاجمات المفتصبين ومناورات الأجانب وبالأخص الفرنسيين والأسبانيين ، ولم تفشل مجهوداتها للاحتفاظ بالاستقلال إلا بعد أن دبر القاصبون وسائل هجوم داخلي محكم أصاب الدولة في عقر دارها ، ومناها بالعجز المالى ، والاضطراب السياسى . فاستسلمت موقتاً لتدع للامسة القيام بالدفاع عن نفسها والاستاةة من أجل حريتها

يرجع عهد الامتيازات الأجنبية إلى القرن السابع عشر حيث أصبح الأجانب المقيمون في المغرب لا يستجيبون للمحاكم الشرعية ويرفضون الخضوع لغير قناصلهم . ولكن هذا الامتياز لم يكن فيه خطر كبير على البلاد ؛ إذ كان عدد الأجانب المقيمين في مراكش لا يكاد يذكر ، ولكن منذ الفترة التى بين ١٩٧٠ - و ١٨٨٠ - أى في الوقت الذى تطورت فيه وسائل الاقتصاد الأوربى - بدأ التجار والمتصرفون المختلفو الأنواع ينزلون بالمراسى المغربية حيث أخذوا يعملون تحت حماية قناصلهم على تعبيد الطرق للاستعمار والتسلط ... ويوسعون دائرة حمايتهم الخاصة على حساب المواطنين المغاربة فأخضعوا لهم أولا : أشخاص للتفصلية المراكشيين من خدم وبوابين وكتاب ، ثم الخاططين العجاريين ، ثم أى

شخص يقدم للقنصلة خدمة كبيرة أو صغيرة...

وهكذا كونوا في البلاد طائفة من المواطنين الذين أصبحوا يتمتعون بأعظم امتياز على حساب وطنهم : امتياز مزدوج فهم كفاربة يتمتعون بالحقوق التي يحرم منها الأجنبي وكحامين يتمتعون عن القيام بالواجبات التي يقوم بها مواطنوهم من إداء للضرائب وطاعة لأولى الأمر .

وقد تكون من هؤلاء المحميين جيش أجنبي ، لا يكلف أعداء البلاد أى مصروف خاص ، وظيفته التشويش على الدولة ، ونشر الاستياء من الولاة المحليين ، والبحث عن وسائل للاحتواء من أحكامهم . وقد قامت في البلاد موجة استياء عام ضداً على هؤلاء الانتفاعيين ، وعلى النظام الذى يحمهم . وصرخ عديد من علماء الدين صرخاً عنيفاً حكوا فيه بارتدادهم . وناشدوا الدولة القيام بواجبها في القضاء على هذا العرف القنصلى الذى خلقه الأجنبي كقنطرة يمر عليها لاستعمار البلاد واستغلال خيراتها ، وقد كان في مقدمة هؤلاء الصارخين الداعية المرشد الحاج محمد كنون وعلال بن عبد الله القاسى .

وإزاء غضب الأمة توجهت الحكومة بالاحتجاج القاسى لمختلف الدول التي يهمها الأمر . ولكن هذه الدول الاستعمارية لم يكن يهمها ارضاء المراكشيين بقدر ما كان يهمها تركيز نفوذها الرسمى في بلادهم . وقد انتهت المفاوضات إلى قبول الاجتماع في مؤتمر خاص للدراسة القضية ، وذلك هو مؤتمر « مدريد » الذى انعقد لهذا الغرض سنة ١٨٨٠

ولكن ماذا كانت النتيجة ؟ ... مراکش تطلب إلغاء الامتياز الأجنبي الذى أدى إلى إيجاد حمايات فردية فى البلاد ، وطلبها واضح صريح . لكن المؤتمر لم يقبله كما هو ، وإنما يقرر إدخال البلاد فى دائرة التنسيق الأوروبى على مثل ما قبل لمصر . إنها أصبحت جزءاً من الغرب لا من الشرق . وسنرى كيف أن نحن هذا الاشتراك فى الدائرة الأوربية أصبح غالياً علينا ، لقد فتح قرار الدول فى هذا المؤتمر أبواب مراکش رسمياً لنفوذ الأجانب الاقتصادى والسياسى . ولكنه مع ذلك سد أبواب التجنيس بالجنسيات الأجنبية فى وجه الرعايا المغاربة ، وإن لم يمنع من استمرار الحماية الفردية والامتيازات القنصلية ، بل أعطاه صفة رسمية بعد أن كانت مجرد عبث مسكوت عنه ..

الفروصه والتأمر الأجنبى على البهادر :

وإذا كان الأجانب قد استطاعوا أن يخلقوا فى داخلية الوطن هذا الاضطراب الذى صادقت على إقراره الدول ، فإن السلطان مولاي الحسن استطاع أن يقلل من أهميته طيلة حياته . كما استطاع أن يوقف التسرب الأجنبى بسياسته المحسنة التى كانت تتخذ مبدأ التوازن الدولى ، أو كما كان يحب أن يسميها جلالاته : « عدم تفضيل أجنبى على آخر فى المغرب » تلك السياحة التى مكنته من أن يستغل إلى حد بعيد منافسات الدول بعضها مع بعض . وقد استمرت هذه الحالة بعد وفاته مدة الرصاية التى كانت لاباً أحمد على الملك الشاب مولاي عبد العزيز . ولكن لم يكف

يموت هذا الوصي العبقري حتى أحاط بالمرش مثاث من الانتفاعيين الذين أصابوا مالية الدولة في الصميم ، واستحفل أمر المحميين الذين يأبون أداء الضرائب ، فمكثت أزمة مالية أعقبتها حوادث واضطرابات .

وهكذا نجح الأجنبي مرة أخرى بعد عشرين سنة من مقاومة الدولة وكفاح الشعب في أن يحدث للحكومة المغربية وملكها الشاب أزمة خانقة تحتاج إلى جهود جبارة للخروج منها ، فاضطرت الدولة سنة ١٩٠٣ إلى قبول ثلاثة قروض من إنجلترا وفرنسا وأسبانيا بفائدة ستة في المائة . وواضح أن حالة الدولة المالية لم تكن تسمح لها بتسديد هذه القروض ، الأمر الذي سيؤدي حتما إلى عقد قروض ثانية ، وثالثة . وذلك ما بحث في نفوس سائر الدول شرها عظيما على مراکش ، ونشأ تزامم كبير بين هؤلاء الشرهين ؛ ففرنسا المحتلة للجزائر تدعى ضرورة مد سلطتها على المغرب الأقصى لحماية مستعمراتها من روح المقاومة التي طالما وردت عليها من مراکش . وإنجلترا لا تريد أن ترى مزاحما لها في الشاطئ المتوسطي المواجه لجبل طارق . وأسبانيا تدعى أن جوارها لنا يعطيها كامل الحق الطبيعي في القسطنطينية . وألمانيا وإيطاليا . تبحثان عن أية حجة تستعمرانها . والحقيقة أن خطي فرنسا كانت قد تقدمت منذ مؤتمر مدريد ، حيث ادعت أن لها حقوقا مشروعة في مراکش ، وأيدها «بسمارك» ولم يعارض الآخرون إلا ليحصلوا منها على مقابل ، ولذلك قد أخذت الدسرة السياسية تعمل عملها بين فرنسا وإيطاليا على أن

تلقى الثانية ادعاءاتها في سرا كش مقابل اعتراف فرنسا لها بحقها في
 التساط على طرابلس وليبيا . وفي سنة ١٩٠٤ وقع العقد الشهير الذي
 اعترفت فيه إنجلترا لفرنسا بالحق في سرا كش مقابل اعتراف فرنسا لها
 بنفس الحق في مصر . وفي السنة نفسها تم تعاقد سرى بين فرنسا وأسبانيا
 على أن تعطى هذه إقليما على شط المتوسط وآخر على شط المحيط من
 التراب المراكشى فاستطاعت فرنسا أن تجلب لصفها ثلاثة مزاحمين : هم
 أسبانيا وإيطاليا وإنجلترا ، لكن بقى لها رابع وهو ألمانيا التى سبق أن
 أيدتها في مدريد ، وانقلبت عليها الآن إذ أصبح الأمبراطور « جيوم »
 يدعو لسياسة تنسيق عالمي .

ولكن تأييد الدول الثلاث لفرنسا سهل عليها الانتصار على ألمانيا .

الفرنسيون يضاعفون الضغط على البهرو

وإزاء نجاح الفرنسيين الدول تضاعف ضعفهم على البلاد ، فهاجوا
 منطقة أقصى الجنوب التى هى « شنقيط » فاضطرت الحكومة المراكشية
 لتقديم تضحيات كثيرة لمساعدة أهلها على المقاومة تحت قيادة الشيخ
 « ماء العينين » ، فزاد ذلك في إضعاف الخزينة العامة إلى جانب ضغط
 الماليين المقرضين للحكومة المطالبين بأداء ما لهم عليها . وهكذا تمكنت
 السياسة مرة أخرى من إرغام الخرن « الحكومة » على الاستئلاف من
 البنوك الفرنسية ، ولضمان القرض وضع ستون في المائة من المدخول الجمركي
 تحت نظر ما يسمى « بصندوق السلف » الذى كلف بحراسته جرمكيون

فرنسيون ، و بقطع النظر عن الفائدة المالية التي استفادها رجال الأبنك الفرنسيون من هذا العمل فقد أصبح الاستثمار الفرنسي الدائن الأول للمغرب وخطا المعمر خطوة في طريق احتكار القرض في البلاد . ووضع رجاله ومتصرفيه في إدارة سرا كشية محضة .

ولم يقف الفرنسيون عند هذا الحد بل حاولوا استغلال ما حصلوا عليه من نتائج في عين المكان للوصول لنشر مراقبتهم المطلقة على الوطن ، وبعد فشل المحاولة الأولى للتحالف سنة ١٩٠٤ بعثت حكومة باريس إلى فاس بعثة تعرض على جلالة السلطان برنامجاً لوضع مراقبة كاملة على البوليس والبنوك والأشغال العامة . ولقد رفض جلالاته بالطبع قبول هذه المشروعات ونشأت في البلاد عداوة كبيرة للفرنسيين . وكان يذكرها عملهم في « موريطانيا » الذي أدى إلى تجولات الشيخ « ماء العينين » في أنحاء القطر والقيام بعدة مظاهرات ضداً على السياسة الفرنسية ، وتكونت في البلاد حركة وطنية تطالب بوضع نظام يمكن الشعب من المراقبة على أعمال الحكومة ومفاوضات السلطان . وقد قبل مولاي « عبد العزيز » فكرة الاستشارة مع الشعب في سائر القضايا التي تعرض عليه ، ومع أنه لم يطبق مشروع الدستور الذي أمّله هؤلاء الوطنيون فقد خطا خطوة لتحقيق أمل شعبه حينما قرر تأسيس مجلس للاعيان واستدعاه في اجتماعات دورية للاستشارة في الشؤون الداخلية والخارجية والتصديق على ما يتخذ من القرارات . وبين يدينا المنشور

الملك الذي بعثه السلطان مولاي « عبد العزيز » لكافة أنحاء البلاد يدعو الناس فيه لبعث نواب عنهم لحضور هذا المجلس القومى فى دورة مهمة ، وهو بتاريخ ١٢ شوال عام ١٣٢٢ هـ الموافق ٢٠ ديسمبر ١٩٠٤ ونصه : « عرض أمرهم من أكد الأمور التى يهتم بها الخاصة والجمهور ، ولم يسم فيه إلا الكتب لسائر رعيقتنا السعيدة لتعيين أفراد من كبارها وأعيانها ممن يثقون بهم ويأتمنونهم على أمور دينهم وعرضهم ومالم ويرتضون منهم وكلاء عنهم ولا يرون أصلح وأرجح منهم ويوجهونهم لشريف حضرتنا بقصد اجتماعهم على المفاوضة فى علاج هذا الأمر الملح ، والخطب العارض المهم ، لتكون المشاورة فيه بين جميع أعيان الرعية ونستبرىء بذلك لديننا ومخلص من شوائب التقصير الذى يتوهم فى العمل والروية . وعليه فبوصول كتابنا هذا إليكم نأمركم أن تعينوا من خياركم ممن تعتقدونهم فى الأمانة والديانة وترضونهم وكلاء عنكم فى أقوالكم وأفعالكم وتأتمنونهم على أنفسكم وتوجهونهم لحضرتنا الشريفة بقصد المفاوضة فى الأمور العارضة » .

وقد عمل هذا المجلس فى مصدر كثير من المهجمات الدبلوماسية الأجنبية ، وكان وسيلة يتذرع بها الملك فى رفض كل المطالب التى ليس من حقها أن يقبلها مصرحاً بأنه لا يمكنه التمشي على غير إرادة الشعب ، وقد تحدث المؤرخون الفرنسيون عن « مجلس الأعيان المغربى » أحاديث كلها تدل على مقدار المقاومة الدبلوماسية التى نظمها لتخليص المغرب من المكاييد الأجنبية .

وإلى جانب هذه الحركة الشعبية أراد الملك « عبد العزيز » أن يوجه نظره لسياسة المغرب التقليدية في حفظ التوازن الدولي بمديده لمختلف الدول الأجنبية التي كانت تنهات على البلاد ، فدخل في محادثات مع ألمانيا التي لم تكن تكتم مزاحمتها لفرنسا ، وقد كانت الفرصة مساعدة لألمانيا بسبب انهزام الروس حلفاء فرنسا في الشرق الأقصى فتقدمت للعمل وفي آخر مارس سنة ١٩٠٥ زار الأمبراطور غليوم الثاني مدينة طنجة وألقى خطاباً قال فيه : « إني عازم على أن أقوم بكل واجبي لحفظ مصالح ألمانيا في مراكش لأنني أعبر السلطان يتمتع بحرية مطلقة » وهكذا رفضت ألمانيا الاعتراف لفرنسا بما تدعيه من حقوق مدعية هي الأخرى حقوقاً جديدة ، بينما وقفت السياسة المراكشية موقف عدم الاعتراف بمصلحة الطرفين كيلا ترجع دولة على أخرى بالبلاد .

مؤتمر الجزيرة الخضراء :

وقد كانت هذه المحاولة مفيدة جد الفائدة من جهة واحدة ، هي أن الدول الأجنبية قبلت أن تجتمع في مؤتمر لدراسة الوضعية الدولية لمراكش من جديد . ولم تعد القضية كما تريدها حكومة باريس أمراً يهم فرنسا والمغرب وحدهما . وقد انعقد هذا المؤتمر سنة ١٩٠٦ بالجزيرة الخضراء وأكد اعتراف الدول الحاضرة باستقلال المغرب الأقصى ، كما قرر سياسة الباب المفتوح من الوجهة التجارية ، وذلك بالطبع ما نزع من فرنسا الاحتكار الاقتصادي الذي ظفرت به بعد معاهدة « مدريد » ومع أن

هذا المؤتمر وطاد للدول المجتمعة فيه حق تدخلها في نشر مختلف الإصلاحات في داخل المغرب — فإنه على كل حال احتفظ للبلاد بسيادتها المطلقة واستقلالها الكامل ، كما أنه ضمن لها وحدة أراضيها ، وعوض التسليم المطلق لفرنسا الذي ارتضته الدول سنة ١٩٠٢ — ١٩٠٤ ببعض امتيازات عسكرية وسياسية ترمي للقيام بمهمة دولية ، هي إرشاد الحكومة الشريفة لتحقيق الإصلاحات الضرورية . وقد أحدث الميثاق انفعالا كبيرا في أوساط المستعمرين الفرنسيين من جهة ، وفي الأوساط الشعبية بمراكش من جهة أخرى . فأما الأولون فقد يئسوا من احتلال مراكش عن طريق الدبلوماسية أو طريق الإقناع للملك أو الشعب فقاموا بدعاية منظمة في فرنسا يطالبون بفتح البلاد عنوة .

وأما الشعب المغربي فلم تخف عليه خطورة الموقف فضايف النظام على الأجنبي وطالب برفض كل ما من شأنه أن يسمح للفرنسيين ببعض الحقوق السياسية أو العسكرية ، وقد حكي « لوى جنثيل » أن الجمهور كان يصيح عليه وهو مار : « أنظروا الفرنسيين الذين جاؤا لأخذ بلادنا » ولم يقف الأمر عند الغضب على الفرنسيين أو الأجانب وحدهم ، بل شمل حتى الحكومة المراكشية التي اعتبرها الشعب عاجزة عن ضمان استقلاله . وزاد الأمر استفحالا تأخر السلطان « عبد العزيز » عن مواصلة الكفاح من أجل « موريطانيا » المراكشية ، وهجوم الفرنسيين على الدار البيضاء ووجدة زيادة على اقتطاع الجزائر السابق « لتوات » المغربية ، فصدرت

في البلاد نشرات وكتب تدعو لمقاطعة البضائع الفرنسية والأجنبية ، ومؤلفات أخرى للتحريض على الجهاد ، وبكى الشعراء الفصحاء منهم والشعبيون حالة الوطن المنحدر لماوية الاستثمار . وانتهى الأمر بقيام ثورة عنيفة خلّع مولاى عبد العزيز ومبايعة أخيه مولاى عبد الحفيظ . وقد كان في مقدمة القامئين بها رجال الجنوب الذى هو « شنقيط » أو « موريطانيا » .

الثورة المحفظة :

ليست هذه الثورة على غرار ما يريد الفرنسيون أن يصوروه ؛ أى مجرد فتنة ناشئة عن الفوضى التى كوتها الامتيازات الأجنبية والعجز المالى فى ميزانية الدولة ، بل إنها حركة ناشئة عن وعى قومى ترى ان فرض معين ، وغاية نبيلة . ولم يقبل الوطنيون المغاربة إذ ذاك القيام بها إلا بعد أن قلبوا الأمر ظهرا لبطن ، وبحشوا المسألة من وجوها ، وتفقوا أن ثورة الشعب هى الحل الوحيد لرفض كل الامتيازات التى أرغم على قبولها المولى عبد العزيز ، وفي مقدمتها عقد الجزيرة . ولعل من المفيد أن نقتطف فقرة من الاستفتاء الذى قدمه ممثلو الحركة الثورية لملء الدين ليحصلوا منهم الفتوى الشرعية المبررة لما يريدون ، فقد جاء فى هذا الاستفتاء عرض موجز للحالة التى وقعت فيها البلاد من احتلال معظم المراسم المغربية بالبوليس الأجنبى ، وتوالى الفزوات الأجنبية التى قامت بها فرنسا فى « توات » « وفكيك » « وعيون بنى مطير » ثم التصريح بأن الشعب أورك

« خيفئذ » أن المكلف بالدفاع عن مصالحه قد أصبح عاجزاً تمام المعجز
عن القيام بذلك .

ثم قالوا مستفهمين : ماذا يحدث لو ترك الأمر على ما هو عليه
الآن ، واستمر الأمير جارياً مع التيار ، وقد أفقى العلماء بفتوى قالوا
فيها : « إن الإمام الذي يقتنع بمجزئه عن الكفاح في سبيل الأمة يصير
مخلوعاً يفقد جميع حقوقه في الإمامة ! » وهكذا قرر الشعب خلع مولاي
عبد العزيز وبايع المولى عبد الحفيظ على أسس جديدة احتاط فيها من
الوقوع فيما وقع فيه أولاً . وتعتبر البيعة الحفيظية ميثاقاً قومياً يحد من
سلطة الملك في كثير من الشؤون الخارجية والداخلية ، وقد ألزم السلطان
الجديد في هذا الميثاق المؤرخ بفاتح ذي الحجة سنة ١٣٢٥ الموافق ٥ يناير
سنة ١٩٠٨ :

(١) أن يسمي جهده في رفع ما أضر بالرعية من الشروط المقررة في
الجزيرة حيث لم توافق الأمة عليها ولا سلتها ولا رضيت بأمانة من كان
باشرها ، ولا علم لها بتسليم شيء منها .

(٢) أن يعمل وسمه في استرجاع الجهات المقطعة من الحدود المغربية .

(٣) أن يباشر إخراج الجيش المحتل من المدينتين « وجدة »

و « الدار البيضاء » .

(٤) أن يستخير الله في تطهير رعيته من الحمايات — إلغاء الامتيازات

الأجنبية .

(٥) أن لا يستشير الأجانب في شؤون الأمة .

(٦) إذا عرض ما يوجب مفاوضة مع الأجانب في أمور سلمية أو تجارية فلا يبرم أمراً منها إلا بعد التصريح به للأمة حتى يقع الرضى منها بما لا يقدح في دينها ولا في عوائدها ولا في استقلال سلطانها .

وإذن فقد وضعت هذه البيعة دستوراً جديداً لسياسة البلاد ، فنياً يخص الماضي الإلغاء المطلق لكل ما وقع من التزامات أو تعهدات أو إجراءات تتنافى وسيادة الدولة ومصالح البلاد ، وفيما يخص المستقبل وضع أساس الدبلوماسية العلنية ، وتقييد الملك بضرورة التصريح للأمة بمشروع المعاهدات والاتفاقات حتى تعلن قبول ما تريد منها أو رفضه . وعليه فلم يعد بمقتضى هذه البيعة من حق الملك أن يوقع معاهدة ما دون أن يرجع للشعب ويتأكد من قبوله أو رفضه . وكل معاهدة يعضها السلطان دون أن يكون رجع فيها للشعب تعتبر ملغاة ولا قيمة لها .

وهكذا نرى أن هذه الثورة الوطنية كانت ترمى لتحقيق غاية عليا ، هي إشراف الشعب نفسه على مصالحه السياسية والقومية والمالية ، وليست إلا تكميلاً لما سبق أن قام به الوطنيون في داخل مجلس الأعيان . وستتوج بمشروع الدستور الذي رفضه لجلالته من بدع جماعة لسان القرب^(١) استوى المولى عبد الحفيظ على عرش أسلافه ، والشعب يرى فيه

(١) انظر تفصيل الأنباء الراجعة لجماعة (لسان القرب) ومشروع دستورهم في كتابنا (الحركات الاستقلالية في المغرب العربي) الذي سيقدم لطبع قريباً .

رمز المقاومة العنيفة التي قام بها لدحض التدخل الأجنبي ودفع خطره ،
ولسكنه ما إن حاول العمل لتحقيق آمال شبيه فيه حتى وجد من الظروف
الداخلية والخارجية ما عاقه عن السير في خطة مثلى ، فقد رفضت فرنسا
وحلفاؤها الاعتراف به ، ونظمت حكومة باريس حصاراً دبلوماسياً
عليه من جملة آثاره معاهدة سنة ١٩٠٩ بين فرنسا وألمانيا اعترفت فيها
الثانية بالمقام الممتاز الأول في المغرب مقابل اشتراك الاثنتين في الاستغلال
الاقتصادي لثرائه ، كما أن الجنرال « ليوطى » الذي كان حاكماً على
عمالة وهران واصل مهاجمته الكثيرة لأطراف المغرب الشرقى ، وتسبب
في أحداث قلائل ، ثم إثارة دعاية قوية ضد المخزن وادخال السلاح
وتوزيعه على بعض الفرنسيين المستترين باسم الطب أو التجارة ، وقد
كتب « ليوطى » للمسيو « دى فوكين » يقول له : « إن المغرب بركان
مشمعل بالقرب من الجزائر فأخاف اندلاع النار منه ، يجب أن نتدخل
وإلا لزم إخلاء الجزائر » وقد تدخلت فعلاً فرنسا وأحدثت اضطراباً مالياً
خطيراً اضطرب معه السلطان عبد الحفيظ للقرض مرة أخرى ، ولكن
الفرنسيين طلبوا قبل كل شيء الاعتراف بالتزامات السلطان السابق .
أما الشعب الذي ثار لمنع تنفيذ عهود لم يرتضاها ، فقد أصر هو الآخر
على الاحتجاج والمقاومة ، وكثرت المظاهرات وهاجت القبائل العاصمة
مطالبة المولى عبد الحفيظ بتنفيذ ما التزم به من وعود . فادعى الفرنسيون
أن حياة بعض الأوروبيين بفاس أصبحت مهددة من جراء هذه المظاهرات ،

واحتلوا المدينة يوم ٤ مارس سنة ١٩١١ .
ومع أن احتلال المدينة أصبح تهديداً كاملاً للملك وحصاراً لعرشه ،
فقد ظل مولاي عبد الحفيظ معارضاً لإمضاء أية وثيقة تعرض عليه .
وكان يستأنس ببعض ما تلوح به ألمانيا من معارضة ، خصوصاً بعد أن
وقف الامبراطور « غليوم » الثاني موقفه المعروف الذي قرر فيه التدخل
العسكري لحماية الاستقلال المغربي المهدد مطالباً بمقد مؤتمر جديد للنظر
في المسألة المراكشية . وللتظاهر بهذا الموقف وصلت إحدى الوحدات
الألمانية لميناء « أكادير » لكن الاستعمار الفرنسي استطاع أن يحل هذه
الأزمة بإعطاء ألمانيا قطعة من « الكونفو » الفرنسي فاعترفت حكومة
« غليوم » بمركز فرنسا الممتاز في مراكش يوم ٣ نوفمبر سنة ١٩١١
أما الدول الأخرى فلم تأبه لخيانة فرنسا الصريحة لميثاق الجزيرة الذي
يمنعها منطوقاً ومفهوماً من إرسال جنودها لداخلية البلاد .

وإزاء هذه الظروف أصبح الحزن مجرداً عن كل عون أجنبي ،
وآشرك هؤلاء المتدينون كلهم في دفع فرنسا لتحقيق مطالبها ، وانتهى
الأمر بتوقيع عقد الحماية يوم ٣٠ مارس سنة ١٩١٢ تحت الضغط
الدبلوماسي والقهر العسكري الذي تصفه جريدة « الطان » بمقال جاء
فيه : « في اللحظة المرحبة التي أمضى فيها السلطان مجبوراً من الضغط
الدبلوماسي وفقدان كل مساعدة خارجية وثورة قسم من البلاد ضداً على
الأجنبي واحتلال الجيش الفرنسي لنقط كثيرة استراتيجية في شرق
الوطن وغربه زيادة على الإنذار الذي طالبه بالخضوع لما تقتضيه الضرورة ،

في تلك اللحظة نفسها حاول استعمال تكتيك سياسي هو الدخول في مفاوضات إذ استوضح عن بعض النقاط المتعلقة بالتدابير الحربية التي تستدعيها حالة الاضطراب في البلاد، ثم طلب ضماناً لاحترام التقاليد والعادات الإسلامية، وغضب لمسألة طنجة التي أريد إخضاعها لسلطة دولية. وأصر على أن تبقى جزءاً من التراب المغربي تحت السيادة الشريفة الخ» (الطان ٣٠ مارس سنة ١٩٣٢).

قيمة معاهدة الحماية كعقد دولي

رأينا كيف ثارت مراکش على كل الالتزامات التي أكرهت على قبولها الحكومة المغربية وفي مقدمتها معاهدة « مازيد » ومعاهدة « الجزيرة ». ومع ذلك فإن ميثاق الجزيرة يعتبر من الوجهة الدولية العامة مؤسساً لوضعية مراکش ونظامها المفروض عليها، ولكن المضمون بتوقيعات الدول الكبيرة والصغيرة التي صادقت عليه.

وإذن فوضعية المغرب لا يمكن أن تكون ثنائية من الوجهة الخارجية بل هي دولية بكل ما تقتضيه الكلمة، وكل تغيير أساسي في نظام البلاد من الوجهة العسكرية أو السياسية الخارجية، وأخرى الاقتصادية، من شأنه أن يؤدي إلى حصول امتياز زائد لبعض الدول الأجنبية لا يمكن أن يتم إلا باجتماع دول المقد وتقريرهم له. هذا ما يقتضيه عقد الجزيرة في بروحه ومعناه، وهذا أول شيء يؤخذ على عقد الحماية فقد خرق كل التعهلات الدولية وسلب المغرب حريته القومية وسيادته الكاملة التي

اعترفت بها وضمنتها دول الجزيرة كلها . ثم صحح لفرنسا بأن تنسحب
بجيوشها لداخلية البلاد مع أن الميثاق يمنعها من أن تتجاوز جنودها
بعض المراسى التي كانت قد تركزت فيها . وقد رأينا كيف أن ألمانيا
اعتبرت توقيع الحماية خرقاً للتمهيدات الفرنسية . وقبولها للاشتراك في
للمؤامرة لأجل قطعة (السكونتو) لا يغير شيئاً من أنها شهدت عملياً
بمناقض عقد الجزيرة مع عقد فاس .

على أن الذين وضعوا ميثاق الحماية نفسه شعروا بهذا التناقض فيما
يظهر ، ولذلك أرادوا أن يؤكدوا عدم تنافي الميثاق مع الوضعية الدولية
المستندة للمعاهدات السابقة ، ولكن القول بعدم التنافي لا يغير شيئاً
من الحقيقة التي هي خرق الحماية لما ضمنته الدول في المغرب . فاستقلال
المغرب وسيادة السلطان المؤكدان باعتراف سائر الحكومات أصبحتا
شيئين رمزيين ليس لهما في نظام الحماية غير الواقع الصوري .

وقد قال (م بوانكاريه) في الكتاب الذي بعثه إلى رئيس الجمهورية
الفرنسية يوم ٢٧ أبريل سنة ١٩١٢ : « إن فكرة الحماية كانت الفكرة
الوحيدة الممكن تطبيقها والمتفقة مع المعاهدات الدولية ، وهذا الادعاء
لا يكون صحيحاً إلا إذا كان الغرض من الفكرة صيانة سيادة السلطان
صيانة تامة ودائمة ، وصيانة وحدة التراب المغربي كله من أقصاه إلى أقصاه
وصيانة الحرية الاقتصادية القائمة على المساواة بين الدول »

« نعتقد نحن من جهة إن هذا الادعاء غير صحيح ، لأن الحماية لم
تسكن تفكر أبداً في صيانة شيء مما أشار إليه الوزير الفرنسي . وإذن

فالحماية مؤامرة فرنسية أقرتها الدول باغضائها عنها أو الاعتراف بها خرقاً لكل التعهدات التي ذيلتها أمم متمدينة بامضاء الشرف والكرامة ، وقد سجلوا بعملهم هذا صفحة سوداء في تاريخ العلاقات بين الدول . هذا من جهة الوضعية الدولية لمراكش ، أما من الوجهة المراكشية المحضة فقد رأينا في بيعة السلطان عبد الحفيظ كيف أن الأمة جردته من حق توقيع المعاهدات دون الرجوع إليها واستشارتها إذا كانت هذه المعاهدات راجعة لشئون سلمية أو اقتصادية حسب تعبير الميثاق ، وإلا فليس له ولا الأمة حق إمضاء أى عقد يمس سيادة البلاد واستقلالها . وضرورى أن الظروف التي وقعت فيها المعاهدة لم تسمح للسلطان حتى بمراجعة رأيه فضلاً عن استشارة غيره ، ولذلك فهي تعتبر من الوجهة الدستورية المغربية ملغاة ولا اعتداد بها .

وأيضاً : فإن ظروف الإكراه التي أمضيت فيها وحدها كافية لجعلها غير مشروعة ، كما تقضى بذلك سائر القوانين فيما يتعلق بأبسط المقود الفردية فضلاً عن المعاهدات الدولية .

وثالثاً : فإن المولى عبد الحفيظ خضع لهذا الإكراه لا خوفاً على نفسه أو تهرباً من مسئولية الرفض ولكن للعلم بأنه لا قبية (لتوقيمه تحت الضغط) وليحول دون إعطاء البلاد مصيراً استثمارياً محضاً ، لأن فرنسا كانت على استعداد لأن تخرق كل القوانين الإنسانية في مقابل الحصول على امتلاك مراكش وقد أراد جلالته بعد ذلك أن يستمر في مقاومته

للحماية ولو بعد إمضائه . ولنسمع ما يرويه في هذا المعنى « م بارتو في كتابه عن ليوطى » ص ٣٠ : « ظل ليوطى مدة ثلاثة أشهر يقاوم عداوة السلطان مولاي عبد الحفيظ فقد صار الموقع على المعاهدة عدوالمها . واجتهد في إفساد بداية الحماية بوقوفه في كل خطوة من خطواتها معترضاً وممردداً بقتاله عن العرش ، وإننا لا نعدو الصواب والحق إذا قلنا دون أن نضيف إلى ما قدمنا شيئاً آخر إن السلطان لم يكن متحداً معنا قلباً وقالباً » .

أليس في هذا أعظم الدلائل على أن السلطان عبد الحفيظ الذي يبيع كرمز للمقاومة ظل منكرأ لكل تدخل أجنبي حتى بعد توقيع الإجماع لمعاهدة باطلة .

ورابعا : فإن رؤساء الدول وكلاء عن أهمهم ، ومن الأسس الأولية في كل قانون أن الوكيل معزول عن غير المصلحة ، ولذلك فإن عمله لا يعتبر إلا بمثابة مشروعات تمضى إذا صادق عليها الشعب أو نوابه ، وتلقى إذا أعلن رفضه لها . وبتوقيع السلطان عبد الحفيظ معاهدة الحماية وضع أمام أمته مشروعا لنظام جديد في المغرب .

فإذا كان موقف الأمة من هذا المشروع ؟

لقد أعلنت غضبها عليه في الحين ، فثار سكان العاصمة ورفض الجيش طاعة الملك الذي هو رئيسه ، وجرت بين الفرنسيين والغازية بغاس حروب ما يزال المستعمرون يسمونها بأيام فاس للدموية ، واستمرت هذه

الثورة على الحياة وما تزال كما سنشير لذلك في فصل المقاومة المغربية .
وانتهى الأمر بتنازل جلالة الملك عبد الحفيظ عن العرش اعترافاً
منه بأن الحق للأمة في الدفاع عن نفسها واختيار من يستطيع الدفاع عن
حوزتها ، وقد جاء في الكتاب الذي سلمه لاصدر الأعظم عندما ركب
جلالته الباخرة (شايلا) مفادراً مملكته ما يأتي : (لا يخفى عليكم
ما تحملت من تعب ومشقة وانشغال بال في الأيام الأخيرة التي مرت . وقد
أثر ذلك في صحتنا وأضر بها ورأينا أنفسنا عاجزين عن القيام بواجباتنا التي
يجب أن نقوم بها كملك نحو الشعب ، ولذا قررنا أن تنازل عن عرش
السيادة ، فلا بأس أن تختاروا من بين إخواننا من يصلح لذلك ويتفق
الشعب على مبايعته وتوليته لكي يتولى مصالح المسلمين . والله أسأل أن
يختار للمسلمين من يكون لهم صالحاً) .

وإذن فالذي جرى بقطع النظر عن ظروف الأكراد هو أن رئيس
الدولة أمضى مشروع معاهدة ولكن الأمة لم تقبلها فتنازل الرئيس عن
مركزه اعترافاً للأمة بحقها وإقراراً بمجزءه عن تحقيق رغبتها . ولنفرض
أننا إزاء أمة ذات نظام ديمقراطي أكان يقع غير ما وقع في مثل
هذه المسألة ؟

فالعادة أن يوقع وزير الخارجية عقداً ثم يعرضه على البرلمان للمصادقة
عليه ، فإذا رفضه البرلمان لم يعد لتوقيع الوزير اعتبار وكثيراً ما سمعنا
الوزارة نظراً لأن رفض البرلمان يدل على رغبة في تغيير السياسة . ولنضرب

لذلك مثلاً بمشروع « لاغال هور » في المسألة الإتيوبية فإن رفض الانجليز للمشروع أدى إلى انقائه واستفتاء « هور » من وزارته ، وبقضية معاهدة لانيامع الوصي على عرش يوغوسلافيا لقد ثار الشعب عليها فسقط الوصي ، ونجى الملك الشاب للوقف .

ولنضع جانباً كل هذه الاعتبارات الصحيحة التي تؤكد بطلان الحماية وعدم مشروعيتها ، ولنلق نظرة مجردة على المعاهدة نفسها فإننا سنجد فيها من التناقض ما يؤدي إلى اعتبارها ملغاة من ذاتها .

فبينما تنص المادة الأولى على احترام الأنظمة المغربية مع إعادة تنظيمها واحترام سيادة السلطان ومركزه التقليدي نراها تنص في بنود أخرى على التنقيص من اختصاصات السلطان التقليدية لصالح ممثل فرنسا .

وبينما تنص المادة الثالثة على أن الحكومة الفرنسية تلزم بمساعدة المغرب على الدفاع عن نفسه ضد أي اعتداء خارجي من شأنه أن يمس بسلامة سيادة حكومة السلطان إذا بها تعتدى هي نفسها على كل ما من شأنه أن يحتفظ للبلاد بمقوماتها . وليس من الممكن للإنسان أن يوفق بين اختصاصات للقيم العام الذي يمثل فرنسا أمام جلالة الملك طبقاً للمادة ٧ وبين الاختصاصات الأخرى التي أعطيت له . أي بين شخصية مجرد سفير دبلوماسي ذي امتياز خاص ، وبين شخص يصبح هو رئيس الوزراء ووزير الخارجية والمالية والحربية وكل شيء في الدولة .

وبينما تنص المادة الرابعة بالسلطة التشريعية لجلالة الملك إذاً تعطي

حق الاقتراح لمثلي فرنسا في نفس المادة وتجمل مصادقته ضرورة لنفاذ التشريع بمقتضى المادة السابقة .

وبالجملة فإنه ليس من السهل على العاقل أن يوفق بين ما تقتضيه مواد معاهدة الحماية المغربية ولا بين ما تدل عليه فقرات المادة الواحدة منها . وهذا التناقض الواضح والقموض المقصود حجة على أن الذين وضعوا الحماية لم يكونوا يرمون لأكثر من الحصول على وثيقة تبرر موقفهم إزاء بعض الزاحمين من الدول الأجنبية ، ولكن هذه الوثيقة لم تثبت ولن تثبت ما دام في المغرب أبطال يدافعون عنه . ويموتون في سبيل تحريره وإحياء مجده

المقاومة المراكشية :

ولئن كانت الوسائل الفرنسية قد استطاعت أن تنزع من المقاومة كل أسباب المقاومة الدبلوماسية فإن الشعب المغربي قد فتح لنفسه باب المقاومة بطريق الثورة على الطغیان الفرنسي والرفض المطلق لحكمه ، ولم يقع في تاريخ الأمم التي نسكت بمثل ما نكتبنا به نحن أن قاومت المستعمر هذه المقاومة الفذة التي لا يمكننا إلا أن نوجز الحديث عنها نظراً لضيق الوقت ، فلم يحتل الفرنسيون أو الأسبانيون حلة من الحلل أو قرية من القرى إلا بعد أن أسال أبناءها ما استطاعوه من دماءهم ودماء أهدائهم ، وقد سجلت مراكش في هذا الباب من ضروب البطولة

وأصناف الإقدام والفعولة ونماذج الشهامة والرجولة ما يستحق أن يكون
إليادة العصر ونشيد الدهر .

فبمجرد ما نزل الجنزال « أرييل » بالدار البيضاء تقدمت قبائل
الشاوية للكفاح وخاصة بنى مذكور من سبتمبر سنة ١٩٠٧ إلى سنة
١٩٠٨ . ثم جاء الجنزال « داماد » فاستمر القتال متجها إلى فاس ،
واضطرت السلطات العسكرية لتعيين الجنرال « موانى » خلفاً عنه ،
ولم تستطع الجيوش الفرنسية الوصول إلى فاس إلا بعد ثلاثة أعوام في
قطع مسافة لا تتجاوز مائتين وتسعين كيلو مترا .

وحينما وصل الجيش الفرنسى لمدينة فاس ثارت العاصمة ثورة انداع
لهبها في الشمال كله وتكونت الأيام الدموية التي ما يزال الفرنسيون يحيون
ذكرها رسمياً إلى اليوم وقد ارتكب الجيش الفرنسى من أنواع النفظائع
ما ندع « لليوطى » أن يشرحه بنفسه حيث يقول في كتاب بعثه لصديقه
« م . ديمان » : « قامت السلطة الحربية لتثبيت أقدامها بسلسلة من
الأعمال المزرية والنفير للناسبة ! وقد استولت عليها فكرة ساذجة وبسيطة
جداً ، وهي أن توقع العقوبات على السكان بأسرم فساوت بين الجميع
وأهانت الحفير والكبير . وشمل تحقيق المجلس الحربى القامع للثورة كل
من وقعت عليه أدنى شهة ، فأدان شخصيات محترمة لم تشترك بتاتا في
الحركة الثورية . وصار سيف الشهة والإرهاب مصلتا على رقاب الجميع
وخرجت عائلات كثيرة لطلعة لتكون في مأمن من المضايقات وبسط

على البلاد نظام قائم على منتهى الإرهاب »

ولكن النظام القائم على منتهى الإرهاب والقنابر التي كسرت منارات الجوامع ، وخرقت أسوار الدور ، كل ذلك لم يبن التأثيرين الشرفاء عن متابعة مقاومتهم . وبعد ما ظنت السلطات العسكرية أن الحالة قد هدأت هاجم الزعيم مولاي « أحمد الحجامي » المدينة في جفيل من قبائل « ورغة الوسطى » استمر في قتاله سنة كاملة استطاع الفرنسيون بعدها أن يوطدوا أركانهم في فاس بينما اعتصم المجاهدون بالقبائل المجاورة واعتقل الزعيم الحجامي ولا يزال بالسجن إلى الآن ... وفي المغرب الشرق هاجم « ليوطي » (قبائل بني يزناسن) فوجد من رجالها البلاء الحسن ، وتآلف للدفاع عن الوطن كل من بني يزناسن وقبائل « عجرود » والأنجاد والمهاية والشجع وبني بوزكو » ونضامت معهم « ولهاصة » الجزائرية .

وفي الجنوب الغربي وقع « بقصر الشعير ، والقنادسة ، وبودنيب وكولمب بشار » قتال كبير ، من معاركه التاريخية وقصة « المناهضة » ومعركة بني وزين التي مات فيها عشرات الضباط الفرنسيين .
وفي أقصى الجنوب وقعت حركة ماء العينين بأدرار ، وتازروالت ، والساقية الحمراء والسوس الجنوبي بأ كادير وتيزنيت وتارودانت .

وأما الريف المراكشي فما قرر الأسبانيون غزوه سنة ١٩٠٩ وجمعوا لذلك جيشاً عرماً بضواحي مليلة يشتمل على ثلاث فرق كبرى حتى نهياً الريفيون الأبطال للدفاع عن حوزة الوطن ، يقودهم إذ ذاك البطل

المجاهد السيد محمد أمزيان ، ووقع صراع عنيف استمر سنتين كاملتين تسكبد خلالها الأسبانيون خسائر يقدرها مؤرخوهم بعشرة آلاف قتيل من بينهم الجنرال « بنيتو » ، والجنرال ككاريو » ، وقد اضطرت أسبانيا لمسالمة الريف ودفع أتاوة له مدة الحرب الكبرى ، وما حاولت الهجوم عليه مرة أخرى سنة ١٩٢٠ حتى تقدم بطله الكبير الأمير عبد الكريم والد زعيمنا الحالي حيث نظم الكفاح العظيم والمقاومة الفعالة ثم خلفه ولده البطل الأكبر الأمير محمد عبد الكريم ، فأعطى للمقاومة المغربية صبغتها الجديدة التي خرجت من طور الدفاع الحلي إلى تضامن قوى شامل والحق أن الأمير محمد عبد الكريم قام بعمل جبار لتوحيد أهواء القبائل ورؤسائها المتنافرين . فكون بذلك حرباً قومية تحريرية يمكن لمراکش أن تفتخر بها مدى الزمان ، ونحن لا نريد أن نتعرض هنا لتفاصيل الحرب الريفية وأعمالها ، فالكل يعرف أنها استمرت ١١ سنة كاملة مع أسبانيا ، وخيمة أعوام معها ومع فرنسا ، وأن زعامة الأمير الحكيمة وبطولة عمه سيدي عبد السلام ، وحنن سياسة أخيه سيدي محمد وشهامته قد استوجب كل ذلك إعجاب الأعداء وتهنئة الأصدقاء .

وتعتبر حركة الأمير عبد الكريم الملامة البارزة لصبغ القومية المراكشية بهذا اللون العصري الذي ما يزال الأمير شعلته المضيئة حتى اليوم ، على أنه قد وقعت استجابات تلقائية في جنوب مراکش لنفس الفكرة الوطنية التي دان بها الريفيون في الشمال ، ذلك أن « ليوطي » كان قد حاول أن

يوزع كلمة المغاربة بتأسيس سياسة القواد الكبير، واستعمل بعض الرؤساء أمثال « الكلاوى والمتوكى » فوقع رد الفعل بالحركة الوطنية التي تزعمها مولاي « الهبة بن الشيخ ماء العينين » والذي استطاع أن يجمع كل قبائل الجنوب المغربي من مراکش إلى حدود السنغال في منطقة واحدة « بالساقية الحمراء » ففضى بذلك على روح القبيلة التي أراد « ليوطى » أن يبنيها في النفوس .

وفي شمال « تازة » وقعت مقاومة عظيمة كبدت الفرنسيين خسائر فادحة ، ومات فيها عديد من الضباط المعروفين بخبرتهم العسكرية ، وقد كان من رجال هذه الحركة السيد أحمد الباغيثي وصديقنا السيد علي الحامي . وفي الأطلس قاومت قبائل « آيت ومالو » الجنوبية تحت رئاسة البطل المغربي العظيم « موحا وحمو البراوى » منذ سنة ١٩١٥ حتى سنة ١٩٢١ بينما كانت « زيان » تكتب صفحاتها الخالدة تحت قيادة زعيمها البطل الصنديد « موحا وحمو الزيانى » الذى قتل فى موقعة واحدة ألف جندي فرنسي و٣٣ ضابطاً ورئيس الجحفل « لافردور » والذي أرغم « ليوطي » أثناء حصاره « خنيفرة » على الاستنجاد بمحافل من الجزائر وتونس والسنغال . وقد استمر « موحا » فى عراكه تسع سنوات كاملة ختمها بالاستشهاد هو وبنته فى سبيل الدفاع عن حرية الوطن المقدسة .

وفي « تافيلالت » استمر الشريف « السلالى » يكافح أربع سنوات قتل بعدها فجأة . خلفه السيد قاسم النكادى الذى لم يستسلم

إلا سنة ١٩٣٥ ، ولا يزال منفياً بعيون سيدي ملوك .

وإذا كنا لم نتعرض حتى بهذا الإجمال إلا للوقائع الكبرى والأبطال المتأزين فلا يحيد لنا من أن نسجل أن آخر رجل ألقى السلاح في مراکش بعد هذا الصراع الذي استمر أكثر من ثلاثين عاماً هو البطل « زيد وأحمد » زعيم قبائل جبل « سرغو » ، وقد فعل به الفرنسيون ما فعله الطليان بعمر المختار .

نجربة الحماية :

في الوقت الذي كانت فيه المقاومة للفتح الفرنسي مستمرة ، وكفاح الأبطال متزايداً أخذت السلطة الفرنسية تغرس جذورها في الجوانب التي احتلتها ، وبدأت تعمل على تثبيت ما سمته بالنظام الجديد في بلادنا . وهامى ذى قد مضت ست وثلاثون سنة على هذا النظام ، وهى مدة كافية للتجربة . فلننظر الآن هل حققت الحماية لمراكش من الإصلاحات الضرورية ما يستحق أن نجد فيه بعض السلوى أو نصيباً من العزاء ؟ ولكي نختمر الجواب على هذا السؤال ، يجب أن نسمع المارشال « ليوطى » وهو يقول في تقريره الذى رفعه لحكومة باريس يوم ٣ ديسمبر سنة ١٩٢٠ :

« لقد وجدنا بالقرب دولة وشعباً . نعم كان المغرب يجتاز أزمة ، ولكنها حديثة العهد وأكثر مساماً بالحكومة منها بالشعب ، ويكفى أن نرجع إلى بضع سنوات لنجد حكومة قائمة الذات لها مكاتمتها بين الدول

ولها وزراء عظام وسفراء كبار اتصلوا بكبار الدول الأوروبية ، ولا يزال الكثير منهم بقيد الحياة ، وكانت بالمغرب دون الحكومة مؤسسات لا تزال قائمة ، وهي وإن كانت تختلف بحسب النواحي إلا أنها تمثل شيئاً حقيقياً ، ولكن هذه الإدارة أخذت تفقد مع الحماية معناها شيئاً فشيئاً حتى صارت دواليبها مجرد أداة لتنفيذ الأوامر التي تلقاها من هيئتين فرنسيتين : إحداهما فنية ، وهي التي تسمى « الإدارة الشريفة الجديدة » والأخرى هي هيئة المراقبين .

فالأولى عدت إلى الحكومة المغربية فحلت محلها ومدت فروعها حتى أصبحت لها أهمية وشخصية قضت بها على كل معالم السيادة الوطنية حتى صار دور السلطان في تدبير شؤون البلاد عديم الفائدة ، وهو الدور الذي قال عنه « ليوطي » : إنه لا يمثل سلطة ولا علاقة له إلا بالمستشار الحزنى إذ يراه كل يوم ، وليست استشارة جلالة إلا صورية ، أما الصدر الأعظم وبقية الوزراء فلا يشاركون فى أية مداولة تتعلق بالشؤون الهامة لأنها تبأشر من دونهم بالإدارات الفرنسية ، ويكاد أن تفقد كل علاقة بين رؤساء الإدارات الفرنسية والوزراء ، ويوشك الحزن — وليس له ما ينشطه فى العمل — أن تأخذه سنة لذيذة ا »

وأما هيئة المراقبة فقد أحدثت بدعوى الإشراف على تنفيذ عقد الحماية ولسكنها حلت محل الإدارة المغربية وأصبحت تقوم بالحكم المباشر سواء كانت مدنية أو عسكرية ، ولستأ نريد أن نتوسع فى المآدين الأخرى

الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . ويكفى أن نقول أن سيطرة الحماية على جميع مرافق الدولة أصبحت واضحة بينة وهذا ما يدل على أن السلطات الفرنسية لم تخلص في تطبيق الحماية أولاً وعلى أن نظاماً مثل نظامها لا يمكن أن يطبق لأنه بطبيعته يؤدي لتكوين حكومتين وإدارتين وشعبين في بلد واحد . وطبيعى أن هذه المثنيات لا يمكن أن تتعاون فيما بينها اجتماعاً أو انفراداً لأنها غير متساوية لافى الذهنية ولا فى المصلحة ، ولأن فيها القوى وفيها الضعيف ، والمادة أنه متى اجتمع اثنان فى شيء فلا بد أن يتغلب أحدهما على الآخر . والطبيعى أن القوى لا يتأخر عن أن يكون هو المتغلب ، فالحماية من أجل ذلك منافية لطبيعة الأشياء ، فهى نظام فاسد لا يصلح أن يكون وسيلة لتنظيم العلاقات بين شعبين مختلفين .

على أن ضرر الحماية كان أعظم من هذه القوضى السياسية التى يسمونها نظاماً ، فقد أدت سوابقها أو نتائجها لتقسيم مراكش إلى عدة مناطق لعل الكثيرين من الناس يجهلونها فهناك :

١ - منطقة « موريطانيا » التى تعتبر هى أقصى الجنوب بالمغرب اقتطعتها فرنسا وجعلتها إقليماً قائماً بنفسه ، ولم يبق له أدنى اتصال سياسى أودينى بمراكش « وملسكها » ، بل أصبح مستعمرة فرنسية ملحقة بأفريقية الغربية الفرنسية .

٢ - وهناك منطقة الحماية الفرنسية التى أو ماناً لشكل نظامها .

٣ - وثمت « توات » « والقنادسة » وقسم كبير من الصحراء

المراكشية اقتطع نهائيا وألحق بالجزائر فأصبح في نظر الفرنسيين جزءا من فرنسا نفسها .

٤ — ثم إن هناك منطقة الحماية الأسبانية في شمال المغرب .

٥ — ومنطقة النفوذ الأسباني في سيدي بنفى والساقية الحمراء بجنوب المغرب وهو ما تريد أسبانيا أن تفعل به ما فعلته فرنسا بأقصى الجنوب .

٦ — وفوق ذلك كله منطقة طنجة التي لها نظام دولي خاص .

ست قطع — أيها الأخوان — أصبح لا يجمعها إلا شعورها الثابت الذي لا يتزلزل بوحدتها وكيانها الدائم وإن أبي المستعمرون . ست قطع تقسمها الدول المستعمرة لتدع فرنسا تتمتع بالسلطة والحكم في أكبر جزء منها ، فأين هي وحدة التراب المغربي التي وعد « بوانكاري » باحترامها ؟ وأين هو كيان البلاد وكرامة سلطانها التي التزمت بحفظها معاهدة الحماية ؟

وبعد هذا وذاك فهل أدت هذه التجزئة لوحدة مراكش والسيطرة المطلقة على سيادتها الشعبية إلى تحقيق إصلاح سياسي واجتماعي واقتصادي من شأنه أن يحسن من حالة الشعب ويساعده على التقدم والازدهار ؟

إن نظرة واحدة على الشعب المغربي في أي جهة من هذه المناطق سواء تحت الحكم الفرنسي أو الأسباني أو الدولي لتسكني لمعرفة الشقاء الذي يعانيه عرب المغرب من الاستعمار الأجنبي فقد انتزعت أراضيهم بالرغم عنهم وحل غيرهم فيها مستعمرين طاعة لا يرجعون فيهم إلا ولاذمة ، يسخرونهم لخدمتهم بأزهد الأثمان وبوجهون لهم من الأهانة والأذلال

ما يقشعر له جلد الإنسان ، وحيل بينهم وبين كل وسائل المعرفة والتثقيف فلا يسمح إلا لطبقة قليلة منهم بالتعليم ، بينما يصرف عديد لللايين من ميزانية دولتهم في تعليم الفرنسيين والأجانب ، وأصبح العمل للنشر المعرفة أو خدمتها ذنباً يعاقب مرتكبه ، ويكون السبب في حرمانه من جميع رغباته وعرقلة كل مصالحه .

وأصبحت العنصرية مقياس الحكم في الشؤون ، فلأوربيين معاشهم الخاص ومعاملتهم الخاصة ، وللمراكشيين سياستهم الأهلية التي لا تريد منهم إلا أن يكونوا أذئاباً مسخرين ، وهوجت ديانتهم ولقنهم بأخطر أنواع المهادجات ، وأريد أن يفرق بين سكان الحاضرة منهم والبادية . فتكونت السياسة البربرية التي جردت قسماً كبيراً من البلاد من محاكمها الشرعية ، وأخضعت المرأة فيها لأعراف جاهلية . وأصبح عقد الزواج فيها يكتب باللغة الفرنسية ، ووضعت القوانين الجزرية التي تعاقب كل من يتجه بوجهه إلى الشرق العربي ، وقيل للمراكشيين إنكم غربيون فليس من حركم أن تلتفتوا لغير الشعبين اللاتينيين فرنسا وأسبانيا ، اندججوا فيهما وارضوا بما يجودان به عليكم من حسيات ومعنويات ، وخنقت الحريات العامة فلا صحف ولا اجتماعات ولا أندية ولا جمعيات ولا فرق رياضية ولا نقابات ، إلا إذا قبل المغاربة أن يكونوا تبعاً لهيئة فرنسية تطالب بما يطالب به الفرنسيون . ومع ذلك فلن يقبلوا إلا تحت التجفّف الكبير والاحتياط من اتجاهاتهم الغير المرغوب فيها .

هذا هو النظام الذى نمانى مصائبه فى كل مناطق المغرب من الفرنسيين
والأسبانيين ومن لجنة المراقبة الدولية بطنجة أيضاً ، وهذا ما يعطينا الحق
الكامل فى الاستمرار فى خطة المقاومة التى بدأها من قبلنا ، والدأب على
الكفاح لتحرر المطلق من هذا الاستعباد الفاشم ، والانعتاق من
قيده الثقيل .

لجعل التحرر :

رأينا كيف أن الحركة التحريرية القومية بدأت فى مراکش قبل
أن تفرض الحماية على البلاد ، ورأينا كيف أن رجالها قاموا بمحاولات
جريئة للدفاع عن الوطن وإعادة تنظيم الحكومة المراكشية على أساس
دستورى عبرى . وإذا كان الكفاح المسلح قد شغل أغلب المواطنين
خصوصاً خارج المدن عن العمل السياسى المنظم ، فإن القسم الآخر بدأ
يبذل الجهد تلو الجهد ضمن حركة سلمية فى أسامها ، ولكنها لا تقل عن
الحركات الأخرى مقاومة للمحتل ومعارضة لنظامه الجديد . وكان اشتداد
المعارك فى الجبال المراكشية وانتصار المواطنين على المحتل يذكى نارها
ويشجع رجالها ، فكانت لا تجد فرصة إلا انتهزتها لمرقلة أعمال الفرنسيين
ومطالبتهم بالإصلاح .

وحينما اشتد أوار الحرب الريفية تحت زعامة البطل الأكبر محمد
عبد الكريم ازداد الوعي القومى تنبها ، فانبثقت مظاهرات هذه الحركة من دعاية

للهجرة إلى أجدير واشتداد في مقاومة شيوخ الطرق الذين تعاونوا مع الفرنسيين أو الأسبانيين إلى إذاعة لأنباء التحرير الريفية والتغنى بأمجادها ، ثم تجلت بعد الحرب الريفية في شكل مقاومة مستمرة للاستعمار الفلاحي الذي سارع بتركيزه القيم العام « سفينغ » فمحاولات لبث مدارس وإرسال بعثات علمية للخارج ، والمشاركة في مؤتمرات عربية وأجنبية للدفاع عن الحق والتشهير بأعمال الظالمين . وفي السنة ١٩٣٠ و ١٩٣٤ اجتازت الحركة الوطنية المراكشية مرحلة متابسة وانتقال ، وكانت المقاومة المسلحة بدأت تضعف شيئاً فشيئاً ، إزاء القوات المتوالية التي هاجم بها الفاصيون ، بينما كانت الحركة السياسية تأخذ شكلها الجديد مبتدئة بالدفاع عن وحدة البلاد ضداً على المحاولة الجديدة التي رمت إليها سياسة الحماية البربرية . وقد لاقى الوطنيون المراكشيون سنة ١٩٣٠ - ٣١ تنكيلاً شنيعاً بالسجن والضرب والنفي ، ولكن الوطنيين قبلوا هذا اللون الجديد من الكفاح . وسريعاً ما وضعوا على بساط البحث والانتقاد كل أعمال الإدارة الفرنسية من سياسية واقتصادية ومالية وعدلية وما يرجع للتعليم والإسكان إلى آخره ، واتجهت أنظارهم لشرح أعمال الحماية وتصرفاتها للرأي العام المغربي الذي كان يتألم ويشكو ، ولكنه لا يستطيع أن يكيف شكواه ورغباته .

وفي سنة ١٩٣٤ وضمت « كتلة العمل الوطني » برنامجاً مدقّقاً يشتمل على جميع المطالبات التي يريدها المغرب ليهض ، ورفضت للحكومة

الفرنسية مطالب الشعب الغربي . وأخذت تعمل على إقناع الحماية بضرورة تنفيذ ما يريده الشعب من إصلاح شامل ، وقد أدى ذلك بالطبع إلى مظاهرات واعتقالات لازعاء خصوصاً في سنة ١٩٣٦ حيث ظهر تضامن الأمة كلها مع رجال الكتلة الخالصين ، وفي نفس السنة حاول الوطنيون تنظيم كتلتهم وافتتحوها مركزاً عاماً بفاس ، ولكن الحماية إزاء السيل الجارف من المنخرطين الرسميين لم تستطع تحمل العمل ، فأعلنت الكتلة ، لكن رجالها الأوفياء عادوا فأسسوا « الحزب الوطني » الذي دخل بالمعارضة القومية في شكلها العنيف الذي انتهى بقرار مؤتمر العام المنعقد في أكتوبر سنة ١٩٣٧ ، والذي أدى إلى إبعادى لأفريقيا الاستوائية ، ونفى الإخوان اليزيدى والوزانى وعمر لختلف جهات الصحراء ، فقامت بهذه المناسبة ثورة عنيفة طالما كتبت عنها الصحف وأقلام المتابعين للحركات العربية في المغرب والمشرق ، واستمرت الحركة في سيرها الطبيعي تعمل في دائرة الضغط ، ولكنها مع ذلك تؤدي مهمتها حتى سنة ١٩٤٤ حيث أعلن « حزب الاستقلال » موقفه النهائى من الحماية في ١١ يناير سنة ١٩٤٤ ، ورفع جلالة الملك ميثاقه المشهور الذى يطالب بالاستقلال التام لمراكش ، ويعتمد على جلالة الملك في تنفيذ الإصلاحات الدستورية والسياسية والاجتماعية للبلاد ، وقد أعلنت الأمة كلها تضامنها في هذه المطالب الحق . وتقدم الشعب بأكبر التضحيات ، ومات من أبطاله وبطلاته عدد كثير سقوا هذا الفرس الجديد بدمائهم الزكية ،

واعتقل ونفى آلاف الأفراد من بينهم الأمين العام للحزب (أحمد بلافريج) ، وزاد هذه الحركة روعة اتحاد الصفوف من حولها وتوجهها ، وكان السبب الأكبر في نجاحها موقف مولانا الملك سيدى محمد بن يوسف نصره الله إذ ظهر فيها بظهر البطل القومى العظيم الذى لا يخاف فى حق أمته تهديداً ولا يرهب فى الدفاع عن حوزتها وعيها .

ومنذ أطلق سراح الزعماء الذين اعتقلوا آخر هذه المدة والذين كانوا مبعدين منذ سنة ١٩٣٧ دخلت الحركة فى طور جدى عظيم ، انتهى بتقرير عدم التفاوض مع الفرنسيين أو الأسبانيين إلا بعد الاستقلال . ثم وقع الحادث الكبير الذى هو نزول سمو الأمير عبد الكريم وأخيه الأمير محمد ضيفاً على الفاروق معز العروبة وناصر الإسلام ، فاستطاع سموه أن يجمع من حوله سائر أحزاب المغرب العربى ، التونسية والجزائرية والمراكشية ويوحدها على برنامج واحد هو السعى لتحرير البلاد وعدم قبول أية مفاوضة قبل إعلان استقلالها .

انتهام فطير :

إذا كانت هذه السلسلة من مقاومة الشعب المراكشى لنظام الحماية الفرنسية التى ابتدأت حلقاتها قبل وجود الحماية نفسها دليلاً على أن الأمة لم ترض بما فرضته الدول عليها ، ولا خضعت فى يوم من الأيام لقيودها ، ولا سكنت فى لحظة من اللحظات على المطالبة بفتحها — فإن تجربة الحماية الإيجابية وقيام الحركة الوطنية بالتحدى المطلق لها هو الدليل على أن

الحماية قد فشلت في أغراضها وفي سياستها ، وأنها لم تفعل إلا أن كشفت للشعب للرا كشي عن نوايا الفرنسيين السيئة .

وقد وقع في آخر العام الماضي حادث خطير له أثره الكبير في موضوعنا ألا وهو الكتاب الذي بعثه جلالة الملك إلى رئيس الجمهورية الفرنسية محتجا على سياسة الجنرال « جوان » ومؤكداً حق المغاربة في الحرية والاستقلال . إن هذه الرسالة أيها الإخوان تعتبر أخطر عمل قام به جلالة الملك بعد الحماية لأنها اتهم خطير للحكومة الفرنسية بكونها لم تطبق معاهدة الحماية ، وهذا ما ظل الشعب يصرح به منذ وقت غير قصير . فالحماية زيادة على كونها أسراً مفروضاً علينا لم نقبله ولم نرض به قط أصبحت حبراً على ورق ، وأصبح عمل ممثليها يتنافى مع وعود فرنسا والتزاماتها ، وهذه الحجة الكبيرة التي يسجلها رسمياً جلالة الملك المظلم دليل على أن فرنسا لم تكن مخلصاً قط في وعودها ولا في ادعاءاتها ، ولذلك فكل تقام أو تعاون بيننا مستحيل ما دامت الحماية والجو الذي خلقته موجودين في بلادنا .

الحل الوحيد للمشكلة المراكشية

والحل الوحيد الذي نراه — وهو الحل الذي يراه سائر أفراد الشعب المغربي سواء في تونس أو في الجزائر أو في مراكش — هو إلغاء هذا النظام المتعسف الذي فرضته الدول الاستعمارية على بلادنا ،

والتصريح من طرف فرنسا وأسبانيا قبل كل شيء باستقلال البلاد وتحرير سيادتها القومية تحريراً لا قيد فيه ولا شرط ، ثم جلاء الجنود عن أراضيها . إن هذه الحرية القومية هي الأساس الأولى لتكليفنا من تجديد البناء الذي عفت عليه أبدي الاستعمار ، وإنعاش أمتنا مادياً وأدبياً ، وعتيقها بالحرريات التي خلقها الله للإنسان ، وتهيئة وسائل التنشيف والتهديب لها ، حتى تكون منها الأمة المغربية الجديدة التي تنبؤاً مقامها اللائق بها في حظيرة الشعوب العربية المنبعشة والمحتشدة لتجديد القيام برسالتها العربية لخير الروح ومصالح الإنسانية .

ومن أجل هذه الغاية السامية سنستمر نحن الوطنيين المغاربة في كفاح دائم مع النظام القائم بوطننا والذي نعتبره حجرة عثرة في سبيل تقدمنا ورقينا مستعدين لبذل كل تضحية مهما كان قدرها عظيماً ونمناً غالباً ، معتمدين على الوعي القومي الذي يزداد كل يوم قوة في نفوس مواطنينا وعلى مساعدة إخواننا العرب الذين لا تزيدهم الأحوال إلا إيماناً بأن قضية المغرب ليست الا جزءاً من قضية العروبة كلها .

ونحن في كفاحنا هذا لا نقبل أية هوادة ولا نرضى بأى حل وسط ، فلا الوحدة الفرنسية سبيلنا ، ولا نظام الحكومة المشتركة يرضينا ، ولا تغيير الأنظمة وسراحل الانتقال يخدمنا ، وإنما نريد شيئاً واحداً لا لبس فيه ولا غموض هو الحرية ، وهو الاستقلال بـ

كتب ورسائل عن المغرب العربي

- ١ — حقوق الدولة المراكشية
- ٢ — مأساة مراكش
- ٣ — صوت مراكش
- ٤ — مراكش في معركة الحرية
- ٥ — عيد العرس المراكشي
- ٦ — مراكش تحت النفوذ الأسباني
- ٧ — مؤتمر المغرب العربي
- ٨ — جلالة محمد الخامس
- ٩ — مراكش تنظم
- ١٠ — الحماية الفرنسية في مراكش بعد ٣٦ سنة
- ١١ — هذه تونس

La Question Tunisienne — La Politique — ١٢

Économique du Protectorat

تطلب هذه الكتب والرسائل من مكتب المغرب العربي

بشارع ضريح سعد رقم ١٠ بالقاهرة .

3

Bibliotheca Alexandrina



0413447